

Distr.: General
20 May 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 20 أيار/مايو 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال
للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه البيان الوطني المقدم من المملكة المتحدة ردا على الإحاطة التي قدمها
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جوناثان ألن

القائم بالأعمال للبعثة الدائمة

للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة 20 أيار/مايو 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

البيان الوطني المقدم من المملكة المتحدة ردا على إحاطة رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)*

تود المملكة المتحدة أن تشكر الممثل الدائم لإندونيسيا وزملاءه على ما بذلوه من عمل دؤوب في رئاسة اللجنة خلال العام الماضي وخلال هذه الأوقات الصعبة. ويعود الفضل في ما أنجزته اللجنة من تخفيض عدد الدول التي لم تقدم تقاريرها وزيادة مشاركة الدول الأعضاء إلى حد كبير إلى التزام السفير دجاني بإبراز أهمية القرار. وتعرب المملكة المتحدة أيضا عن جزيل شكرها لفريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)، الذي تواصل مع العديد من الدول الأعضاء من أجل توسيع نطاق فهم القرار ودعم تعزيز تنفيذه.

وتبدو هذه الفترة مختلفة للغاية عن كانون الثاني/يناير عندما دعت المملكة المتحدة زملاء من اللجنة وخبراء من الأمم المتحدة ومن منظمات دولية أخرى للسفر إلى المملكة المتحدة لمناقشة مستقبل القرار 1540 (2004). وما كان واضحا آنذاك هو الأهمية التي لا يزال يتسم بها القرار 1540 (2004) وما أبدى من حماس وتأييد واضحين لكفالة أن يظل القرار صالحا لتحقيق الغرض المنشود. وقد كانت هناك رغبة كذلك في ضمان أن يحظى التنفيذ بدعم لجنة يكون بمقدورها أن تكون صلة وصل بين الدول التي تطلب المساعدة والدعم الذي تحتاج إليه.

وترى المملكة المتحدة أن القرار 1540 (2004) لا يزال في عامه السادس عشر يشكل عنصرا أساسيا في الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار الذي بقي الدول كافة ضد استخدام الجهات من غير الدول للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصال هذه الأسلحة. وقد تغيرت الأمور كثيرا منذ عام 2004، عندما اتخذ القرار لأول مرة بالإجماع. فهذا التهديد لم ينحسر، بل إنه قد تطور. ولا تزال المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء استخدام الجهات من غير الدول للأسلحة التكتيكية الخامة. أما الهجمات التي تم إحباطها والتي كانت ستستخدم فيها تكسينات، ومن جملتها مادة الريسين التي تستخدم كسلاح، والنداءات المتكررة التي وجهتها وسائل الإعلام التي تحمل شعار تنظيم داعش لأتباعه من أجل استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، فهي تسلط الضوء على التحدي المتنامي الذي تواجهه وكالات إنفاذ القانون والجمارك.

إن الأحداث التي وقعت هذا العام تبرز بشدة ضرورة التوصل إلى فهم مشترك للتهديدات المشتركة، وكيف أن تعزيز تأهب فرادى الدول يؤدي إلى تعزيز المجتمع العالمي. ولهذا السبب يكتسي هذا العام أهمية خاصة بالنسبة للقرار 1540 حيث إنه يخضع لاستعراض شامل. ويطلب هذا القرار من جميع الدول أن تتخذ إجراءات معينة، ومن الأهمية بمكان أيضا أن تتاح لجميع الدول فرصة معقولة للإسهام بالكامل في عملية الاستعراض وللإعراب عن شواغلها. وستعمل المملكة المتحدة بصورة بناءة مع أعضاء اللجنة الآخرين لتحقيق ذلك قدر الإمكان.

* يقدم هذا البيان بالصيغة التي كان سيدلى بها في مجلس الأمن.

وترى المملكة المتحدة أن الاستعراض الناجح سيحقق أيضا ثلاثة أمور .

- أولا، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لنطاق القرار نفسه، لكفالة أن تظل الشروط التي يفرضها على الدول ذات صلة بكل من التهديدات الناشئة الناجمة عن أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك انتشار وسائل إيصالها، والممارسات المتغيرة التي تعتمد عليها الجماعات من غير الدول.
- ثانيا، ينبغي دراسة ولاية اللجنة وفريق الخبراء التابع لها لكفالة أن يكون النشاط الصادر به تكليف مناسباً لتغطية نطاق القرار.
- وأخيرا، ينبغي النظر في مدى فعالية اللجنة وممارسات عملها لضمان تنفيذ الولاية بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

وبمجرد الانتهاء من عملية الاستعراض، تتطلع المملكة المتحدة إلى التواصل مع الدول الأخرى بصورة بناءة من أجل صياغة ولاية جديدة للجنة، استنادا إلى نتائج الاستعراض الشامل.

ومهما كانت تحديات الظروف الراهنة، فإنها تتيح أيضا فرصة للتعلم. فانتشار التهديدات التي لا تحترم الحدود الوطنية في جميع أنحاء العالم يتطلب ردودا استباقية وتضامنا بين الدول. ويتوقف نجاح القرار 1540 (2004) على قرار كل دولة اتخاذ إجراءات على الصعيد المحلي. وكل دولة تقوم بذلك إنما تقوم على نحو فعال بتعزيز جهاز مناعة المجتمع الدولي ضد التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا الصدد، تأمل المملكة المتحدة أن يركز الاستعراض الشامل على المساعدة، بما يكفل حصول الدول التي تقرر التماس الدعم في تنفيذ القرار على المساعدة الشاملة والفعالة التي تحتاج إليها وتتوقعها. وتشكر المملكة المتحدة الزملاء في البعثة الفرنسية على العمل الذي أسهموا به في اللجنة بقيادتهم الجهود المبذولة فيما يخص هذه المسألة الهامة. والمملكة المتحدة، من جانبها، على استعداد لتقديم الخبرة القانونية والتنظيمية فضلا عن تقديم دعم أوسع نطاقا للدول التي تتطلع إلى الوفاء بالتزاماتها وتعزيز أطرها التنظيمية الوطنية، بما في ذلك قدرتها على تنفيذ قوانينها ولوائحها التي تنظم الأنشطة الكيميائية والنوية والبيولوجية.

وتتيح القيود التي تفرضها الظروف الراهنة على جميع الدول فرصا جديدة، ونأمل أن تتسنى الاستفادة من اعتمادنا المتزايد على العمل عن بعد لتمكين فريق الخبراء من تقديم دعم غير رسمي وأكثر مرونة إلى الدول التي تطلب المساعدة.

وعملا بالقرار 1540 (2004)، تود المملكة المتحدة أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد التزامها بالعناصر الرئيسية الأخرى في هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار، التي تكتسي أيضا أهمية حاسمة في صون الأمن الدولي، بما في ذلك الأعمال التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومنظمة معاهدة حظر التجارب النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، ومختلف النظم المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات.